نظّمها إتحاد المصارف العربية برعاية الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون

وبمشاركة أكثر من 300 شخصية من 27 دولة

القمة الإقتصادية المصرفية الأورو - متوسطية 2023

«نحو علاقات إقتصادية أوروبية – متوسطية مستدامة»

حضور كبار الشخصيات المصرفية العربية والدولية

شكّل إنعقاد القمّة الإقتصادية المصرفية الأورو - متوسطية 2023 التي نظّمها إتحاد المصارف العربية، برعاية الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، في العاصمة الفرنسية باريس، تحت عنوان «نحو علاقات اقتصادية أورو-متوسطية مستدامة»، وبالتعاون مع جمعية المصارف الفرنسية، والفدرالية المصرفية الأوروبية، وغرفة التجارة الدولية، باريس، وإتحاد المصارف الفرنكفونية، والغرفة التجارية العربية الفرنسية، قفزة نوعية في العلاقات المصرفية العربية - الأوروبية، وخصوصاً أن هذه القمة باتت المنصّة العربية - الأوروبية للتعاون الإقتصادي والمصرفي، حيث يعمل الإتحاد على ترسيخها بالتعاون مع شركائه الاوروبيين منذ أكثر من 15 عاماً.

وقد تميّزت أعمال القمّة، بحضور أكثر من 300 شخصية مصرفية ومالية، عربية ودولية، من 27 دولة يُشكلون أكبر تجمع مصرفي عربي، لتعزيز العلاقات المصرفية والإقتصادية والتجارية بين الشعوب.

من اليمين فريد بلحاج، محمد الإتربي، ناصر كامل، د. وسام فتوح، أحمد الديب والهادي شايب عينو

تقدَّم الحضور محمد الإتربي رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية، ود. وسام فتوح الأمين العام للإتحاد، والدكتور محمد الجاسر رئيس مجلس إدارة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، وبيار دوكين السفير الفرنسي المكلّف بتنسيق الدعم الدولي للبنان، وكريم أملال، سفير فرنسا لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، وفريد بلحاج نائب رئيس البنك الدولي لشؤون منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وناصر كامل الأمين العام للإتحاد من أجل المتوسط، ومايا أتيغ المديرة العامة لجمعية المصارف الفرنسية، وفانسان رينا رئيس الغرفة التجارية العربية - الفرنسية، وهيلين لوغال المدير العام لشؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هيئة العمل الخارجي في الإتحاد الأوروبي، وماجالي تشيزانا رئيسة الخدمة في المديرية العامة للخزانة، والهادي شايب عينو الأمين العام لجمعية المصارف الفرنكوفونية، ونخبة من صُنّاع القرار الإقتصادي والمموّلين الأورومتوسطيين وورزراء ودبلوماسيين، أجمعوا في القمّة على أهمية وضع خارطة طريق لدول المنطقة لإقامة علاقات دائمة ومثمرة.

وخلال إفتتاح أعمال القمة، كرّم إتحاد المصارف العربية، رئيس مجلس إدارة مصرف الراجحي، المملكة العربية السعودية، الشيخ عبد الله الراجحي، الشخصية العربية المصرفية لعام 2023. كما أقام الإتحاد حفل عشاء رسمياً على شرف المصرفيين المشاركين، في حضور وفد دبلوماسي رفيع المستوى.

وفي سياق القمة المصرفية، إنعقد مؤتمر مشترك بين مركز الوساطة والتحكيم التابع لإتحاد المصارف العربية، وغرفة التجارة الدولية ICC، بعنوان: «التحكيم: عدالة حديثة تحمي الإستثمارات المصرفية والتجارية الدولية» في مقر الغرفة في باريس.

يُذكر أنه قبل نحو 15 عاماً، كان أطلق اتحاد المصارف العربية، بدعم من شركائه المميزين، الحوار الإقتصادي والمالي الأورومتوسطي، من خلال تنظيم مؤتمرات سنوية تجمع بين المجتمع الإقتصادي والمالي من ضفتي البحر الأبيض المتوسط حول موضوعات إخبارية. وقد إنعقدت نسخة هذا العام للمرة السادسة في باريس تحت عنوان: القمة المصرفية الإقتصادية الأورو - متوسطية 2023: «من أجل علاقات إقتصادية أوروبية متوسطية مستدامة».

ويُعتبر هذا الحوار راهناً منبراً حقيقياً لتعزيز وتوطيد التعاون والعلاقات العربية الأوروبية في المجالين الاقتصادي والمالي. وبالفعل، إستطاع هذا الحوار أن يحقق أحد أهدافه، وهو التقارب بين الفاعلين الدوليين المعنيين في هذا النقاش، وإقامة روابط بينهم بشكل أوثق وبنّاء.

الهادي شايب عينو الأمين العام لجمعية المصارف الفرنكوفونية

محمد الإتربي رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية

شايب عينو

إستهل أعمال القمة الهادي شايب عينو الأمين العام لجمعية المصارف الفرنكوفونية، الذي شدّد في كلمته على أهمية التعاون المصرفي العربي - الأوروبي، وضرورة التواصل المستمر في سبيل تقدم العلاقات وفق المعايير العالمية.

الإتربي: نهدف إلى خلق فرص لتعزيز الحوار العربي - الأوروبي

في الكلمات، أكد محمد الإتربي، رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية «أهمية تعزيز العلاقات الأوروبية - العربية القائمة على المصالح المشتركة والتي تعود إلى القرن التاسع عشر، والتي تعزّزت بعمق وتأثير دول مجلس التعاون الخليجي التي تمثل مصالح إقتصادية وتجارية وثقافية وحضارية وإجتماعية قائمة على تفاعلات الحضارات الأوروبية العربية المتجّذرة بعمق في تاريخ البشرية»، مشيراً إلى «أن إتحاد المصارف العربية يهدف مع شركائه إلى خلق فرص لتعزيز الحوار بين الدول الأوروبية والدول العربية في منطقة البحر الأبيض المتوسط ودول الخليج، ويسعى لإيجاد آليات إقتصادية تعمل لتعزيز المصالح الإقتصادية المشتركة، وبالتالي التعامل مع تداعيات الأزمات العالمية».

من اليمين: محمد الإتربي، فريد بلحاج، عبد المحسن الفارس والشيخ عبدالله الراجحي

مشاركة عربية واسعة في أعمال القمة

أتيغ: نواجه تحدّيات التضخم والطاقة والغذاء

ثم تحدثت مايا أتيغ، المدير العام لجمعية المصارف الفرنسية، وأوضحت خلال كلمتها «أن تجارة فرنسا مع شمال إفريقيا والشرق الأوسط تمثل 20 % من تجارة فرنسا الخارجية خارج الإتحاد الأوروبي»، وحددت أن هذه القمة «ستدرس جميع القضايا التي يجب التغلب عليها، والتوترات الجيوسياسية والداخلية التي خلقتها التحدّيات الجديدة المتمثلة في التضخم والطاقة والغذاء التي تؤثر بدورها على السكان».

مايا أتيغ المديرة العامة لجمعية مصارف فرنسا

رينا: نطمح إلى تحقيق الحلول بروح الشراكة

من جهته، أكد فانسان رينا، رئيس غرفة التجارة الفرنسية العربية، «أن المنطقة الأورو - متوسطية وجوارها، كما التكتلات الإقليمية الأوروبية والأفريقية والعربية، تُواجه التحدّيات عينها، وحالات الطوارئ، ونطمح إلى تحقيق الحلول، حيث يتم ذلك أحياناً بروح المنافسة، ويجب أن تتحول بالضرورة إلى روح الشراكة، روح البناء المشترك، لأننا يجب أن نستعد لتحقيق رؤانا ووسائلنا وقدراتنا، لنكون أقوى وأسرع لما يجب علينا، كمنظمة، كشركات، وأن نمتلك القدرة على الجمع بين مبادراتنا وتقاربها، بهدف تأمين مستقبل ترتبط فيه أقدارنا ارتباطاً وثيقاً».

فانسان رينا رئيس غرفة التجارة الفرنسية العربية

ناصر كامل الأمين العام للإتحاد من أجل المتوسط

فريد بلحاج نائب رئيس البنك الدولي لشؤون منطقة الشرق الأوسط

كامل: نواجه التهديد المتزايد لتغيُّر المناخ

وأكد ناصر كامل الأمين العام للإتحاد من أجل المتوسط «أن القمة تأتي في أعقاب العديد من الإضطرابات العالمية العميقة والتهديد المتزايد لتغيُّر المناخ»، عارضاً على المشاركين بعض الأفكار حول الإستدامة الإقتصادية في المستقبل والمدى الذي ستحتاج إليه البنوك لتعبئة مواردها ودفع إبداعها إلى أبعد من ذلك، من أجل البقاء في طليعة هذا التحول الرائع».

بلحاج: المنطقة سيكون لديها أكثر من 300 مليون شاب يبحثون عن فرص عمل

بدوره أوضح فريد بلحاج، نائب رئيس البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، «أن مستوى التبادل الإقتصادي بين الضفتين الشمالية والجنوبية للبحر الأبيض المتوسط منخفض نسبياً، ويرجع ذلك إلى عدد من العوامل بما في ذلك الحواجز غير الجمركية وقيود البنية التحتية وسوء الإدارة. ومن المتوقع أن تظل التوقعات قصيرة ومتوسطة المدى للنمو العالمي بأقل من 3 % على مدى السنوات الخمس المقبلة، وهذا يُشكل تحدياً لكل من البلدان النامية ومنطقة البحر الأبيض المتوسط».

وأضاف بلحاج «في حلول العام 2050، تشير التقديرات إلى أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سيكون لديها أكثر من 300 مليون شاب يبحثون عن فرص عمل»، لافتاً إلى «أن هذا الرقم المذهل يُثير سؤالاً مهماً: من أين ستأتي هذه الوظائف؟ من المستبعد جداً أن يتمكن القطاع العام من توليد مثل هذا العدد الكبير من الوظائف. لذلك، من الضروري أن يلعب القطاع الخاص دوراً حيوياً في خلق فرص العمل. ولتحقيق ذلك، هناك العديد من العوامل الحاسمة التي يجب مراعاتها، أولاً، يجب أن نعطي الأولوية للإستثمار في رأس المال البشري من خلال تحسين نظام التعليم، وهذا يتماشى مع أهداف مشروع رأس المال البشري الذي أطلقته مؤسستنا خلال الإجتماعات السنوية في بالي قبل بضع سنوات، بالإضافة إلى ذلك، يجب علينا تحسين الخدمات الصحية وتدابير الحماية الإجتماعية ومعالجة تعقيد النزاعات الإقليمية».

د.شايب عينو، عدنان إسماعيل والشيخ محمد الصباح

زياد خلف وحازم حجازي يتقدَّمان الحضور في المؤتمر

لقطات من حفل إفتتاح القمة الإقتصادية المصرفية الأورو- متوسطية 2023

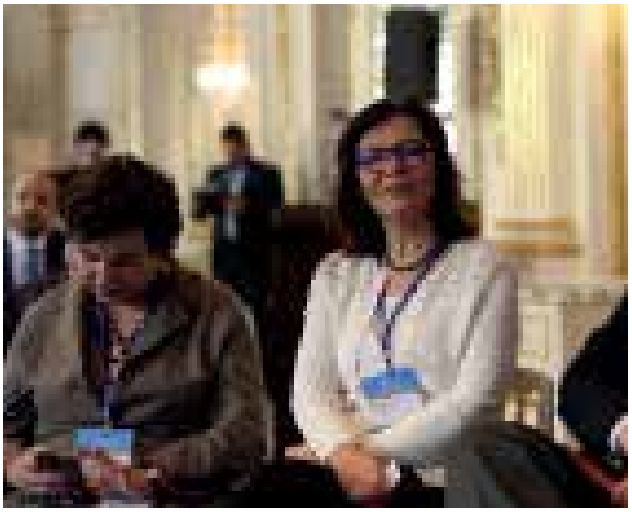

لقطات من أعمال القمة الإقتصادية المصرفية الأورو- متوسطية 2023

بنك كاك الدولي
International Bank

"Solutions for your trade finance needs."

CAC PAY

الشيخ عبد الله بن سليمان الراجحي الشخصية المصرفية العربية لعام 2023

د. فتوح: نُكرّم نخبة القيادات صنّاع الإنجازات

الشيخ عبد الله الراجحي مكرَّماً وفي الصورة كل من محمد الإتربي، عبد المحسن الفارس، ناصر كامل ود. وسام فتوح

كـرَّم إتحـاد المصارف العربية، الشـيخ عبدالله بن سـليمان الراجحي، رئيس مجلس إدارة مصرف الراجحي في المملكـة العربية السـعودية بجائـزة «الشـخصية المصرفيـة العربيـة لعـام 2023». علماً أن الإتحاد سـبق له أن إختـار الشـخصية المصرفيـة العربية لكل من نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بنك بوبيان عادل الماجد للعام 2021 ليكون بذلك أول مصرفي كويتي يتم إختياره للتكريم الذي يُعتبر الأعلى والذي يمنحه الإتحاد لأصحاب الإنجازات المتميزة في القطاعين المالي والمصرفي العربـي، وعبدالعزيز الغرير، رئيس إتحاد مصارف الإمـارات، الرئيس التنفيذي لبنك المشرق، للعام 2016 .

وإختيـار الشـخصية المصرفيـة العربية يسـتند إلى معايير أساسـية تتعلق بدور هـذه الشـخصية بالواقع المصرفي والإقتصادي عموماً وفي دوره من خلال منصبه في التنمية الإقتصادية والإجتماعية وخلق مشاريع وإستثمارات تتيح تأمين فرص العمل ودعم القطاعات الإنتاجية.

وقد أكّد د. وسـام فتوح، الأمين العام لاتحاد المصارف العربية «أن هذه الجائزة السـنوية تشكل مناسبة هامة لتكريم النخبة من القيـادات - صناع الإنجازات، الذين كان لهم الفضل الكبير في الإرتقاء بالمهنة المصرفية العربية، وتحقيق إنجازات مهمة شـكلت نموذجـاً يُحتذى به في قطاعنا المصرفي العربي والعالـم، وكان لها الفضل الكبير في دعم اقتصاداتها الوطنية».

وتحدث د. فتوح عن سـيرة المكرّم الشيخ الراجحي ومسـيرته المشـرّفة الحافلـة بالنجـاح والعطـاء والانجازات المضيئة في تاريخ المهنـة المصرفيـة العربيـة، مشـيراً الـى «أن جائـزة الشـخصية المصرفيـة العربيـة لعـام 2023 التـي يمنحها مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية لمعالي الشيخ عبدالله سليمان الراجحي، هي

الشيخ عبد الله بن سليمان الراجحي متحدثاً بعد تكريمه

د. وسام فتوح الأمين العام لإتحاد المصارف العربية

عرفان بجميل مَن أنار أمام المهنة المصرفية الطريق بأفكاره وتوجيهاته، وتقديراً لمسيرته المشرّفة ودوره الفاعل في تطوير الصناعة المصرفية السعودية على وجه الخصوص والعربية بشكل عام والإرتقاء بها إلى أفضل المواقع».

ثم تمّت مراسم التكريم، حيث تسلم الشيخ الراجحي الجائزة من محمد الإتربي رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية، في حضور سفير خادم الحرمين الشريفين لدى جمهورية فرنسا فهد الرويلي، وعبد المحسن الفارس نائب رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية، ود. وسام فتوح الأمين العام للإتحاد، والعديد من السفراء العرب المعتمدين في فرنسا، بالإضافة الى قيادات من المؤسّسات المالية والمصرفية والدبلوماسية يمثلون 27 دولة عربية وأوروبية.

من جهته، رد الشيخ عبد الله الراجحي، فشكر إتحاد المصارف العربية على إختياره «الشخصية المصرفية العربية لعام 2023»، وتحدث عن أبرز مراحل حياته المهنية، ودور مصرف الراجحي في تعزيز التنمية الإجتماعية في المملكة العربية السعودية، وتطلُّعه إلى تحقيق إنجازات مالية ومصرفية أخرى، تتلاءم ومستقبل الأعمال والإستثمار في المملكة.

الشيخ الراجحي مكرَّماً بالدرع التقديرية من قبل محمد الإتربي يحوطهما المشاركون الرئيسيون خلال إفتتاح القمة

جلسات القمة الإقتصادية المصرفية الأورو - متوسطية 2023 في باريس

ناقشت المشروع الجديد للعلاقات الأورو - متوسطية

وأولويات التنمية المستدامة: الأمن الغذائي وتغيُّر المناخ وندرة المياه

الحضور المصرفي والمالي المتخصِّص في جلسات القمة

ناقشت جلسات القمة الإقتصادية المصرفية الأورو - متوسطية 2023، محورين: «في عالم غير مؤكد، ما هي المشاريع الجديدة للعلاقات الأورو - متوسطية؟»، و«ما هي أولويات التنمية الأورو- متوسطية المستدامة والشاملة؟: الأمن الغذائي، وتغيُّر المناخ، والإجهاد المائي، والنمو الشامل».

الجلسة الأولى

«في عالم غير مؤكد، ما هي المشاريع الجديدة للعلاقات الأورو - متوسطية؟»

أشار المتحدثون خلال أعمال الجلسة الأولى إلى التوترات الجيوسياسية في العالم، وتفتُّت الأسواق، والتضخُّم الشديد في أسعار المواد الخام (في مجال الطاقة والغذاء، في المقام الأول). ولمواجهة هذه التحدّيات، يجب على الدول توحيد جهودها، ولا سيما من خلال تعزيز التعاون بين الدول الأورو - متوسطية. وقد أجمع ممثلو المؤسسات المالية الدولية على ضرورة مواءمة سياسات الدولة حتى يُمكن تنفيذ المشاريع المشتركة في مختلف المجالات.

تحدث في الجلسة كل من سيباستيان دي بروير، المدير التنفيذي للإتحاد المصرفي الأوروبي، وماجالي تشيزانا، رئيسة قسم الشؤون الثنائية في خزانة فرنسا، وتييري سيمون المدير العام لإتحاد المصارف العربية والفرنسية.

المشاركون المتخصِّصون في الجلسة الأولى

أمـا جورج كنعان، الرئيس التنفيذي لجمعية المصرفيين العرب في لندن، فقال «إن أوروبا والعالم العربي كانا عبر التاريخ، خصميـن مكمّلين لبعضهمـا البعض، فقد تبادلوا الفتوحات عبر العصور، وفي المقابل، حاولوا السيطرة على بعضهم البعض. فليكن هناك رؤية سياسـية جديدة من شـأنها أن تجعل بدل العداء من الماضي، بأن نبني معاً إقتصـاداً مزدهراً يُغذيه التمويل الإبداعي والخدمات المصرفية الذكية».

الجلسة الثانية

«ما هي أولويات التنمية الأورو-متوسطية المستدامة والشاملة؟:

الأمن الغذائي، وتغيُّر المناخ، والإجهاد المائي، والنمو الشامل»

سـلّطت أعمال هذه الجلسـة الضوء على تعرُّض المنطقة لقضايا الإجتباس الحراري والأمن الغذائي، حيث تُمثل منطقة الشـرق الأوسط وشمال إفريقيا حوالي 6 % من سـكان العالم. ومع ذلك، فهي تمثل 12 % من سـكان العالم الذين يعانون من نقص التغذية. ووفقاً للبنك الدولي، من المتوقع أن يصل عدد سـكان منطقة الشـرق الأوسـط وشمال إفريقيا إلى 430 مليون شخص في العام 2025، مقارنة بحوالي 100 مليون في العام 1960 و311 مليون اً اليوم، مما يرفع متوسـط نصيب الفرد من الميـاه إلى

المشاركون في الجلسة الثانية

جانب من الحضور المصرفي والمالي المتخصِّص في القمة

مستويات مقلقة للغاية، نتيجة إنعكاسات تغيُّر المناخ والضغوط البيئية على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث تعاني11 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بين 17 دولة من الإجهاد المائي في العالم، ويذهب أكثر من 80 % من إستخدام المياه في منطقة المتوسط إلى الزراعة، مقارنة بـ 70 % على مستوى العالم .على سبيل المثال، فقد العراق بالفعل نصف أراضيه الصالحة للزراعة بسبب تملح أراضيه التدريجي منذ السبعينيات من القرن العشرين.

وتُعتبر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مستورداً صافياً للغذاء، ويتم توفير طعامها بشكل أساسي عن طريق الواردات وليس الإنتاج المحلي، حيث تستورد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشكل عام حوالي 50 % من غذائها من قلّة من المستوردين الأساسيين.

وخلص المتحدثون إلى الإصرار على تحسين التعاون الإقليمي لمواجهة كل هذه التحديات.

وقالت هيلين لوغال، المديرة العامة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، المفوضية الأوروبية: «إن التعاون بين بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لا يزال ضعيفًا، إذ إن مستوى التجارة بين الدول العربية وأوروبا أعلى منه في ما بين الدول العربية».

بدوره، قال فريد بلحاج، نائب الرئيس لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، البنك الدولي: «إن البنك الدولي، من خلال العديد من المشاريع، يُساهم في تعزيز التعاون بين دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا».

وتحدث بيير دوكين، المندوب الوزاري السابق لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، قائلاً: «إن تسمية التعاون الأورو-متوسطي يُمكن أن تؤدي إلى الإرتباك، إذ إنه يعطي الإنطباع بأن قضايا البحر الأبيض المتوسط محصورة بالدول العربية لأنها تضع أوروبا في جانب، والبحر المتوسط من جانب آخر. كما أن الإتحاد من أجل المتوسط موجود منذ العام 2008، ويحتاج إلى مزيد من الإستقلالية في ما يتعلق بتخصيص التمويل، لتحسين التكامل الإقليمي وتبرير دور الإتحاد من أجل المتوسط نفسه».

وقال كارلوس كوندي، رئيس أمانة العلاقات العالمية في قسم الشرق الأوسط وأفريقيا في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية «إن منظمة التعاون والتنمية قد وضعت عدداً من آليات التمويل لتمويل المشاريع الإقليمية»، مؤكداً «التعاون الإيجابي مع دول مجلس التعاون الخليجي»، مسلّطاً الضوء على «أهمية وصول المرأة إلى التمويل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لتحسين الشمول المالي».

حفل عشاء على شرف كبار الشخصيات

القمة الاقتصادية المصرفية الأورو - متوسطية 2023

«نحو علاقات إقتصادية أوروبية – متوسطية مستدامة»

شخصيات وزارية وديبلوماسية عربية ودولية في حفل العشاء

لمناسبة إنعقاد القمة الإقتصادية المصرفية الأورو - متوسطية 2023 في العاصمة الفرنسية باريس، نظّم إتحاد المصارف العربية حفل عشاء على شرف ضيوف القمة، حيث جمعت الأمسية نحو 100 ضيف من الشخصيات الرسمية، وممثلين باريزين للقطاعين المصرفيين العربي والأوروبي، وممثلين عن السلك الدبلوماسي.

المهندس زياد خلف

رئيس مجلس إدارة بنك التنمية الدولي مفتتحاً حفل العشاء

السفير كريم أملال

المندوب الوزاري لمنطقة البحر الأبيض المتوسط متحدثاً

في الصورة كل من المهندس زياد خلف، د. محمد الجاسر، محمد الإتربي، الشيخ عبدالله الراجحي وعبد المحسن الفارس

إفتتح حفل العشاء المهندس زياد خلف، رئيس مجلس إدارة بنك التنمية الدولي راعي الحفل، بكلمة شدّد فيها على أهمية التعاون الإقتصادي العربي - الأوروبي، داعياً الى «تعاون مثمر وبناء في مواجهة التحدّيات وتفعيل التنمية العربية الاوروبية المستدامة وتعزيز الصمود بوجه التغيُّر المناخي، والأمن الغذائي، وعدم الإستقرار المالي».

ثم تحدث السفير كريم أملال، المندوب الوزاري لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، بكلمة شدّد خلالها على أهمية القمة المصرفية الإقتصادية الأورو - متوسطية 2023 من حيث تطوير إستراتيجيات مشتركة وخلق أوجه تآزر جديدة لتشجيع التجارة والاستثمار في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وضمان أمن الطاقة والغذاء في المنطقة، والعمل على حماية البيئة، وهي جميع الأولويات التي تشاركها فرنسا وتدعمها في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

جانب من الحضور في حفل العشاء

حشد من الشخصيات المالية والمصرفية الرسمية في حفل العشاء

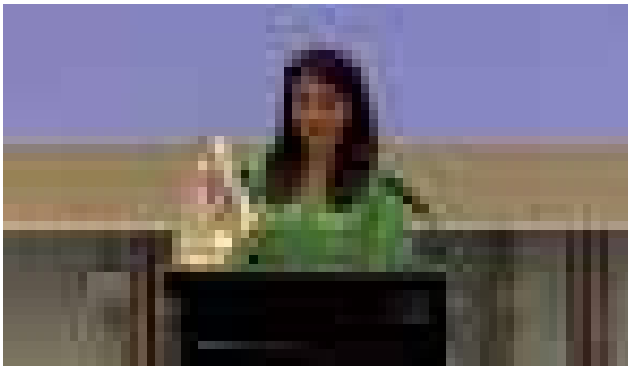

الزميلة راغدة شمص

مشاركة رسمية في حفل العشاء

رعاة القمة الاقتصادية المصرفية الأورو - متوسطية 2023

هل نحتاج إلى صدمة مالية مُحدثة أو زيادة المرونة والكفاءة؟

توصيات القمة الإقتصادية المصرفية الأورو - متوسطية 2023

دعوة المصارف العربية إلى التأهب المالي الدولي الجديد
وإنشاء هيكل مالي دولي فعّال لتوفير موارد أكبر
وحماية البلدان الأكثر ضعفاً من الصدمات

خلصت توصيات القمّة الإقتصادية المصرفية الأورو - متوسطية 2023 التي نظّمها إتحاد المصارف العربية، برعاية الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، في العاصمة الفرنسية باريس، تحت عنوان «نحو علاقات اقتصادية أوروبية – متوسطية مستدامة»، وبالتعاون مع جمعية المصارف الفرنسية، والفدرالية المصرفية الأوروبية، وغرفة التجارة الدولية، باريس، وإتحاد المصارف الفرنكوفونية، والغرفة التجارية العربية الفرنسية، إلى الدعوة لـ «إنشاء هيكل مالي دولي قوي وفعّال، بما يكفي لتوفير موارد أكبر، وحماية البلدان الأكثر ضعفاً من الصدمات، والمساعدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة SDGs، وإستعادة الإتجاه طويل الأجل للحدّ من الفقر، وتمويل تحوّل الطاقة، والتكيُّف مع تغيُّر المناخ، والحفاظ على التنوّع البيولوجي، وتعزيز القدرة على تحمُّل الديون وتعبئة التمويل الخاص».

وإستجابة لدعوة فرنسا إلى إعادة هيكلة النظام المالي الدولي، حثَّ إتحاد المصارف العربية، بحسب توصيات القمّة، جميع السلطات في الدول العربية والفعّاليات المصرفية والمالية العربية والبنوك المركزية إلى «القيام بدور ريادي لتعزيز التضامن الدولي، وتمكينه بالتقنيات الحديثة، والنظر في ضرورة إعادة هيكلة النظام المالي، والتفكير في ما إذا كان هناك حاجة ملحة إلى إحداث «صدمة مالية»، لتعزيز متانة القطاع المصرفي العربي، والسعي إلى رفع المرونة وتحسين الأداء بإعتماد التقنيات الحديثة».

يُذكر أن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون كان قد دعا إلى إعتماد ميثاق مالي دولي جديد، خلال أعمال القمّة، حيث تسعى فرنسا إلى تحديد الأساس لنظام مالي متجدّد يُناسب التحدّيات المشتركة للقرن الحادي والعشرين، ومنها مكافحة عدم المساواة، وتغيُّر المناخ وحماية التنوُّع البيولوجي.

وترى فرنسا أن هناك حاجة إلى إعادة التفكير في البنيان المالي العالمي، حيث وصل الدين العام لجميع البلدان إلى مستويات غير مسبوقة منذ أزمة «كوفيد 19». ويُواجه ثلث البلدان النامية وثلثا البلدان المنخفضة الدخل، مخاطر عالية للديون المفرطة، فضلاً عن توقف إتجاه الحدّ من الفقر خلال العقود الأخيرة.

وترى فرنسا، أن التضامن الدولي راهناً، له أهمية أكبر من أي وقت مضى، وسط عدد متزايد من الأزمات التي تُضعف أفقر البلدان وأكثرها ضعفاً إلى حد كبير، وذلك لمساعدة البلدان الأكثر تعرّضاً لمواجهة الأزمات، والتعامل مع أزمة السيولة وعواقب الحرب الروسية – الأوكرانية، ولا سيما حيال أمن أوكرانيا الغذائي، وأمن الطاقة، وتغطية التكلفة العالية جداً للمناخ، وتوسيع نطاق التمويل وإحداث صدمة مالية Financial Shock، لا بد منها.